الأمم المتحدة

A/70/986–S/2016/537

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
22 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

رسائل متماثلة موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لأوكرانيا، وتركيا، وجمهورية كوريا، والسنغال، وقطر، وكولومبيا، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نكتب إليكم باسم أذربيجان، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبحرين، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، وتشاد، وتونس، وجزر القمر، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، وسان مارينو، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، والصومال، وعمان، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكولومبيا، والكويت، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن.

إننا نعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة المتواصلة في سورية، واستمرار انتهاكات وقف الأعمال العدائية، والافتقار إلى حماية المدنيين، وخصوصاً الأوضاع المدمرة داخل المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها في سورية. وقد كان الأمين العام قد أكد

290716 270716 16-12746 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مجدداً، في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، أن ”استخدام التجويع كسلاح من أسلحة الحرب إنما يشكل جريمة حرب“. ونؤكد على الحاجة الملحة لإتاحة الوصول الفوري والكامل والمستمر بدون أية عقبات لإيصال المعونة الإنسانية إلى جميع المناطق، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولامتثال الأطراف لالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي.

ونرحب ببيان ١٧ أيار/مايو الصادر عن الفريق الدولي لدعم سورية والذي يدعو إلى الوصول الإنساني الفوري والمستمر بدون أية عقبات إلى جميع السكان المحتاجين في جميع أنحاء سورية، وفق ما حددته الأمم المتحدة وما طالب به قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونؤكد مجدداً في هذا الصدد أن إيصال المعونة عن طريق قوافل المعونة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة هو الطريق الأكثر فعالية لتمكين الدعم الإنساني المستمر. ونحث مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته، بما في ذلك بالتركيز على حماية المدنيين بأمور منها إنهاء أساليب التجويع والحصار التي يأخذ بها النظام؛ وعلى تقديم مزيد من الدعم للجهود التي يبذلها الفريق الدولي لتحقيق ذلك. وقد دعا الفريق الدولي برنامج الأغذية العالمي إلى الاضطلاع فوراً ببرنامج للجسور الجوية ولإسقاط المعونة من الجو في حال منع الوصول الإنساني إلى أية مناطق تعتبرها الأمم المتحدة محاصرة، وذلك اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ونرحب في هذا الصدد بتقديم برنامج الأغذية العالمي، بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، خطةً تنفيذية للقيام بعمليات جوية للمناطق المحاصرة في سورية.

ويوجد حالياً، وفقاً للأمم المتحدة، ٤,٦ ملايين من الناس يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها في سورية. والأوضاع في هذه المناطق حرجة. فهناك رجال ونساء وأطفال يُحرمون باستمرار من المعونة الإنسانية ويعانون من سوء التغذية ومن المرض دون أي داع.

وتقدر الأمم المتحدة أن هناك تحت الحصار ٥٩٢ ٧٠٠ شخص في ١٩ موقعاً في جميع انحاء سورية. والأوضاع الفعلية التي يواجهها أهالي المناطق المحاصرة مقيتة. فالأطفال والنساء والرجال يُحرمون من المواد الغذائية الأساسية، والرُضّع يحرمون من الحليب ويُتركون للموت جوعاً. كما يحرم المرضى من اللوازم الطبية ويُتركون للموت. وليس هناك من مكان تعتبر فيه الحالة الإنسانية أشد إيلاماً مما هي عليه في المناطق المحاصرة في سورية. وقد وصف المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية هذه الأوضاع بأنها ”تعود للقرون الوسطى“.

أما ما يجعل الأوضاع المدمرة داخل المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها أشدّ بشاعة فهو واقعُ أن من الممكن منعها. فقد أعلنت الأمم المتحدة أنها تقف على أهبة الاستعداد لإيصال المساعدة إلى جميع المدنيين المحتاجين، بما في ذلك في المناطق التي يصعب

الوصول إليها والمحاصرة. كما طالب مجلس الأمن مراراً بإتاحة الوصول الفوري والكامل والمستمر بدون أية عقبات إلى جميع المناطق. ومع ذلك فإن النظام السوري على وجه الخصوص يستخدم عامداً حصار المدن كأسلوب من أساليب الحرب منذ بدء النزاع في سورية. ووفقاً للأمين العام، يُعتبر النظام السوري مسؤولاً عن ٧٨ في المائة من حالات الحصار، في حين أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤولٌ عما يقارب ١٩ في المائة منها، بينما تعتبر الجهات المسلحة غير الحكومية الأخرى مسؤولة عن ٣ في المائة منها. وتشكل حالات الحصار الموجهة ضد المدنيين انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي وينبغي رفعها على الفور.

إننا ندين بشدة منع الوصول الإنساني إلى المحتاجين ونطالب جميع الأطراف بإتاحة وتيسير وصول الإغاثة الإنسانية الفوري والكامل والمستمر بدون أية عقبات إلى جميع المناطق، بما في ذلك إلى الأهالي المحاصرين، فضلاً عن المناطق التي يصعب الوصول عليها، حيث تستمر احتياجات السكان المدنيين في التزايد. ويشمل ذلك توفير الضمانات الضرورية لسلامة الجهات الإنسانية الفاعلة، بما فيها البعثات الطبية، وأمنها.

ونعرب عن تأييدنا القوي للاستنتاجات التي خلص إليها الفريق الدولي لدعم سورية أثناء اجتماعه الوزاري بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٦، وهي استنتاجات بمقدورها، إن نُفذت، أن تحسّن الحالة الإنسانية لمئات الآلاف في سورية وأن تعزز الجهود الرامية إلى بلوغ حل سياسي. كما نؤيد دعوة الفريق لقيام برنامج الأغذية العالمي بإسقاط المعونة جواً إلى جميع المناطق المحتاجة، اعتباراً من ١ حزيران/يونيه، في حال استمرار منع الوصول الإنساني إلى المناطق المحاصرة.

إن من المحتم أن تقدم المساعدة الفورية والكاملة والمستمرة بدون أية عقبات، وأن تُبنى على أساس صارم من الحاجة، وفق ما تقرره الأمم المتحدة، دون أي تمييز سلبي، وأن تصل خصيصاً إلى المناطق المحاصرة. ونعيد التأكيد أيضاً على أن أهمية الحفاظ على الحيز الإنساني لأغراض العمل الإنساني المبدئي. ونحث مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء على اتخاذ التدابير الملائمة التي تمكّن من تخفيف المعاناة الإنسانية ومن ضمان توفير المساعدة الإنسانية، بما فيها المساعدة الطبية، لجميع المحتاجين إليها في سورية، إذ يجب ألا يعيش أحد في سورية في خشية من الموت جوعاً.

وعلى التوازي، يتعين على مجلس الأمن أن يضاعف تركيزه على التنفيذ الفعلي لوقف الأعمال العدائية في سورية. فحكوماتنا يستعصي عليها فهم استمرار إخضاع الناس في سورية لعنف مروع لم يشهد التاريخ مثيلاً له، يشمل فيما يشمله هجمات على المرافق

الطبية والمدارس وساحات الأسواق ومخيمات المشردين داخلياً، دون أن تبذل جهود كافية لحماية المدنيين أو لضمان المحاسبة. ونظراً لعدم استعداد السلطات السورية للتحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاتها، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الملائمة لتعزيز المحاسبة على هذه الجرائم. ولا بدّ من وقف انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها أطراف النزاع جميعها، ولا بدّ من محاسبة مرتكبيها.

وعلاوة على ذلك، فإننا نعيد التأكيد على أن المساعدة الإنسانية ستستمر في التدهور إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي. وعلى هذا فإننا نحث جميع الأطراف على العمل نحو تحقيق انتقال سياسي حقيقي يتعين أن يشمل تشكيل هيئة حكم انتقالية عريضة تشمل الجميع ولا تقوم على الطائفية وتتمتع بكامل السلطات التنفيذية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك تنفيذ بيان جنيف. ونعرب عن تأييدنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية في هذا الصدد.

إن تصميم الفريق الدولي لدعم سورية يخلق فرصاً جديدة لإنهاء التجويع في جميع أنحاء سورية. ومن المحتم علينا ألا نضيع هذه الفرص. ونود، باسم حكوماتنا، أن نكرر نداءنا الموجه إلى مجلس الأمن لدعم جهود الفريق، وعلى الأخص لضمان الوصول الإنساني الفوري والكامل والمستدام بدون أية عقبات في سورية.

لقد طال أمد تعريض الشعب السوري للعنف والتجويع المروع. ولا يمكن الاكتفاء بالإدانة، فسورية هي أزمة عصرنا هذا. والسبيل الذي نختاره نحن، كأعضاء في الأمم المتحدة، لمعالجة الأزمة السورية سيحدد الإرث الذي سنخلفه للأجيال القادمة.

ونرجو ممتنين إصدار هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولودومير يلتشنكو
الممثل الدائم لأوكرانيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) غوفين بيغيتش
القائم بالأعمال بالنيابة، البعثة
الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أوه جون
الممثل الدائم لجمهورية كوريا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فوديه سيك
الممثل الدائم للسنغال
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) علياء أحمد سيف آل ثاني
الممثلة الدائمة لقطر
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ماريا إيما ميجا فاليس
الممثل الدائم لكولومبيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) عبد الله ي. المعلمي
الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ماثيو ريكروفت
(حامل وسام شرف الامبراطورية البريطانية)
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

(توقيع) سامانتا باور
الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة